

العلويون: مسألة طائفية أم اجتماعية؟

□ محمد ديبو

إلى ختام غبش في «مشفاها، القسري»



لمجموعة عوامل أثرت فيهم، وليسوا «مجرمين وملتحقين بالسلطة» بالفطرة (مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة السنّة المواليين للنظام أكبر من نسبة العلويين المواليين). وخير توصيف للحالة التي نحن في صدها قولُ ثائر ديب: «السواد لا يفسّر الجريمة ولو كان جميع المجرمين سوداً... مع ترك أذهاننا مفتوحة على احتمال أن يُجرّم بعض البيض أو جميعهم ربّما. هذا يجب أن يدفع إلى طريقة في التعامل مع الإجرام وأسبابه خارج السواد تماماً... لبّ المشكلة: بين تحليل طائفيّ للطائفية، إذا جازت تسميته تحليلاً، وبين تحليل علمي لها...»^(١)

لم تقف الطائفة العلوية ككتلة اجتماعية إلى جانب النظام، وهي التي ساهمت في صناعة استقلال سوريا على يد الشيخ صالح العلي، وكانت مشاركة في كلّ تفاصيل الحياة السياسية منذ الاستقلال وحتى بداية السبعينيات، وحاضراً لأهمّ الحركات اليسارية والعلمانية التقدمية بين الخمسينيات وبداية الثمانينيات؟ وهل تمتلك أفقاً للخروج من عنق الزجاجة الذي تردّد فيه؟ نحاول هنا تناول «المسألة العلوية» مبتعدين عن الأحكام المطلقة، حيث تصبح مفردة العلوي مرادفاً للشّر المطلق أو الخير المطلق كما في الدراسات الدينية. فالعلويون كتلة اجتماعية تعرّضت

(١) ثائر ديب، «عن الطائفية ومثقفها والثورة في سوريا»

- المسألة الطائفية في سوريا -

منذ الثمانينيات، سيعمل النظام على تفرغ الطائفة من مراجعها الدينية المتفق عليها، لصالح مراجع أخرى يشرف على صناعتها.

بالأرومة الشيعية المشتركة التي خرجت منها تاريخياً^(٢) المقطع السابق يسجل أول واقعة تاريخية تثبت توجه الأسد إلى طائفته بشكل رسمي وعلني لأجل حماية حكمه، بعد أن حاول خلال السنوات العشر الأولى ترسيخ أسس حكم وطني/«علماني» في مواجهة الإخوان المسلمين: فاستمال تجار المدن، وأسس «الجبهة الوطنية التقدمية» من أغلب الأحزاب السائدة، واصطدم عدّة مرّات مع الإخوان على خلفية «علمنة الدولة». لم يحدث اتجاه الأسد نحو طائفته بمثل هذا الشكل العلني إلا بعد دعمه لوجود العلويين في السلطة، رابطاً مصيرهم به تدريجياً. ففي المؤتمر القطري السابع (كانون الأول ١٩٧٩)، «شكّلت لجنة مركزية تضم ثلاثين علويًا من خمسة وسبعين»^(٣) وفي حين لم تُصَب «حلاوة» السلطة في عهد الانتداب سوى أعيان العلويين، أبناء المشايخ والإقطاعيين، فإنها بدأت في عهد حافظ الأسد تصل إلى القطاعات الشعبية والكتل الاجتماعية المهمّشة، فزادت من ارتباطها به.

وساعدت الأسد في شدّد عصب الطائفة إليه شعارات الإخوان الطائفية في ثمانينيات القرن الماضي، من قبيل «إسقاط الحكم العلوي». وبعد خروجه منتصرًا، أدرك أهمية استخدام الطائفة في معركته للسيطرة على السلطة بشكل مطلق، فبدأ يؤسس لسياسة أمنية مختلفة عمّا بدأ حكمه به. كانت الفرصة مواتية لجذب الطائفة إلى مركبه، بعد أن توزّعت في السابق على تيارات متنوّعة، بعضها يعلن عداوة المطلق لنظامه - كحال «حزب العمل الشيوعي» الذي كان أغلب مؤسسيه ونشطاءه، ومنهم المناضل المعتقل (حاليًا) عبد العزيز الخيّر، من العلويين، بل من قرية الرئيس نفسها (الفرداحة). هنا بدأ النظام العمل على عدّة محاور، وهي:

ولتوضيح الأمر، يمكن أن نتساءل: لو فشل انقلاب الأسد عام ١٩٧٠، واستطاع رجلٌ من طائفة أخرى الاستحواذ على السلطة، فهل كان العلويون في هذا الموقع الآن؟ كتب محمد كامل الخطيب: «منذ عشر سنوات تقريبًا، سألتني صديقي المخرج السينمائي رياض شيئا: ماذا كان سيحدث لو استلم سليم حاطوم السلطة بدل حافظ الأسد؟ أجبت ضاحكًا: لا شيء مهمًا. الفرق الوحيد أنّ أكثر شباب السويداء وحوارن كانوا سيعملون في المخابرات، بدل الذهاب إلى أمريكا اللاتينية والخليج وليبيا، وأكثر شباب الساحل كانوا سيذهبون إلى أمريكا اللاتينية والخليج وليبيا بدل المجيء إلى العمل في المخابرات في دمشق»^(٤) على البحث إذن أن يتجاوز الطائفة كطائفة، فيبحث في جملة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرّضت لها كتلة اجتماعية. وهذا ميدانٌ بحثنا الأساس.

في التطييف السياسي للعلويين

ثمة نقطة فاصلة في تاريخ العلويين الحديث قد تكون نقطة الارتكاز التي أدت لاحقًا إلى صيرورتهم طائفة شبه ملتصقة بالسلطة، ومرتبطة معها بمصير حياة أو موت:

«في آب/أغسطس ١٩٨٠، اختار حافظ الأسد الاحتفال برمضان في الفرداحة، مسقط رأسه، بدلًا من جامع بني أمية الكبير في دمشق كما كان يجري التقليد. وجمع إليه، بهذه المناسبة، أهمّ زعماء الطائفة العلوية الدينيين، وأوصاهم برص الصفوف لمواجهة الأزمة، حاضًا إياهم على تحديث العدة الدينية لإحكام قبضتها على الطائفة، وتثبيت دعائم الروابط المنحلة، على مستوى السرائر على الأقل، التي تربط

(٢) محمد كامل الخطيب، مئة عام من العذاب (بيروت: منشورات ١٢٠، ٢٠١١)، ص ٧١.

(٣) أني شابرير ولورانت شابرير، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة ذوقان قرقوط (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط ١، ١٩٩١)، ص ٢٤٩-٢٥٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٤٥.

أ. الجانب الديني: قبل حكم حافظ الأسد وخلال العقد الأول منه، لم تكن للعلويين مؤسسة دينية ترعى شؤونهم أسوة بالطوائف الأخرى، بل كان شيء من هذا يتم بالعرف الاجتماعي وبطريقة عفوية غير منظمة. وضمن هذا السياق نذكر الشيخ سليمان الأحمد (والد الشاعر بدوي الجبل)، والشيخ صالح العلي، وآل الخير، وغيرهم ممن كان يلجأ إليهم أهل الطائفة لحل مشكلاتهم الدينية والاجتماعية. لكن، في العام ١٩٣٦، وبشكل مفاجئ، على ما تقول المؤرخة شانتال فيردل، «عمدت جماعة علوية تحت زعامة الشيخ سليمان الأحمد إلى إعلان نفسها عربية ومسلمة. وبعد سنة، أصبح الإقليم العلوي جزءاً من الدولة السورية الجديدة. وما بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٢ تم دمج الإقليم في سورية التي كانت في طريقها إلى الاستقلال»^(٥) وهذا يعطينا فكرة عن الدور الذي كان يلعبه رجال دين الطائفة سابقاً، دامجين الوطني بالديني.

منذ ثمانينيات القرن الماضي، سيعمل النظام تدريجياً على تفريغ الطائفة من مراجعها الدينية المتفق عليها، لصالح مراجع أخرى يشرف على صناعتها. ومنذ تسعينيات القرن الماضي، ستشهد الطائفة تحوّل الضباط والمساعدين في الجيش إلى الدين، ولاسيما بعد انتهاء خدمتهم. كما سنشهد قيام ضباط، على رأس عملهم، بزيارات إلى مشايخ مقرّبين إلى السلطة، وربما صنيعه السلطة ذاتها ضد مشايخ آخرين لم تتمكن السلطة من تدجينهم ولكنها قطعت جذورهم الاجتماعية. إنها، إذن، ظاهرة تدخل الدين في السياسة بطريقة تظهر الأسد الأب وكأنه «ولي من أولياء الله الطاهرين»^(٦) وهذا الأمر، على مدى العقدين الأخيرين، ساهم في ربط الطائفة بالأسد دينياً. وتجلى ذلك لحظة وفاته، إذ انتشرت شائعة في مناطق العلويين تقول إن وجهه على القمر، أسوة بالإمام علي. ولا نستبعد أن يكون مصدر تلك الإشاعة الأجهزة الأمنية من أجل إحكام القبضة على الطائفة من الجهة الدينية.

ب. الجانب السياسي: زمن الانتداب، انخرطت عائلات علوية كثيرة في العمل السياسي (يخصّ كمال ديب بالذكر أسماء علويين ناشطين من عائلات كنج، والعبّاس، وجنيد، وخير

بك، والأحمد، والحواش، والمرشد)^(٧) وبين الثلاثينيات والثمانينيات توزّع العلويون في تيارات سياسية عديدة (بعثية، شيوعية، قومية، ناصرية...) لكن هذا التنوع انحسر مع انتصار النظام في الثمانينيات، ليبدأ بجرف كل من لم يتمكن من احتوائه في «جبهته الوطنية التقدمية». وقد طاولت حملته كل معارضي النظام العلويين، ولاسيما ضمن حزبي العمل الشيوعي والبعث الديمقراطي، لتخلو الساحة الاجتماعية العلوية من أي معارضين. وترافق هذا مع اجتثاث السياسة كلياً من المجتمع السوري، لتتحوّل سوريا إلى «مملكة صمت» وفق تعبير المعارض الشهير رياض الترك. هذا الفراغ ملأته السلطة بإجبار الناس على الانتساب إلى البعث عبر ربط قبولهم في وظائف الدولة والجيش والأمن - وهي أبواب الرزق الوحيدة أمام العلويين - بموافقة أمنية تتطلب أن يكونوا بعثيين.

في العقود اللاحقة سيزيد عدد العائلات العلوية المنخرطة في السياسة بفعل انتشار الأحزاب السياسية، التي سسحق بعد ثمانينيات القرن الماضي. وهذا يعني خلّو الساحة من أي نشاط سياسي يمكن أن يجمع العلويين بعيداً عن السلطة.

ج. الجانب الاقتصادي/ الأمني: تاريخياً لم يكن للعلويين أي مصدر رزق خارج الزراعة والرعي. فهم أبناء الجبال الخائفون من النزول إلى المدن بسبب تعرّضهم لمجازر تاريخية لا تزال تستوطن الذاكرة الجمعية. ولقد تحصّسوا في الجبال خوفاً من الآخر/ السنّي، الذي لم يكن في لاوعينهم إلا عثمانياً قاتلاً لا يتورّع عن فعل أي شيء بهم لكونهم «علويين» فحسب. لم تكسر هذه القاعدة إلا مع مجيء الفرنسيين الذين استغلوا فقر العلويين، ففتحوا لهم أبواب الجيش الفرنسي، ليحصلوا لأول مرة على راتب من غير الأرض التي لم تكن تكفي إلا لمنع الموت عندهم. واستمر هذا الأمر حتى الاستقلال وبداية حكم البعث، حيث أصبح المورد الوحيد للرزق هو الجيش والزراعة. لكن حصل أمر جديد، هو ظهور نخبة علوية، إقطاعيين ورجال دين حصراً؛ إضافة إلى ظهور أحزاب يسارية وقومية، وحصول نشاط سياسي مكثف عمل على استمالة الأقليات وسكان الأرياف، ليساهم هؤلاء في افتتاح مدارس هنا وهناك، وليبدأ التعليم في الدخول إلى نسيج

(٥): فيردل شانتال، «العلويون عام ١٩٣٠: ثورة اجتماعية وتأثيرات يسوعية»، ترجمة صلاح نيوف

http://syria-politic.com/ar/Default.aspx?subject=960#UNGEiuRg_ms

(٦) حصل هذا أيضاً عند الطائفة السنّية، التي عملت السلطة على رعاية رجال دين يمثلونها بعيداً عن الطائفة، كما هو حال مفتي الجمهورية أحمد بدر الدين حسون. إلا أن التجلي الأهم لهذه السياسة يتمثل في البوطي، الذي قال في حفل تأبين الأسد، متوجّهاً إلى بشار الأسد: «كان عبقرياً، أجل، أقول هذا، وكان حاكماً فذاً في العالم، أقول هذا، لكنّه والله كان يأخذ مدده وكان يأخذ شحونات توفيقه من الالتجاء إلى الله عزّ وجلّ... الله يكفي، وأنت الوريث، أجل، أنا أعلم أن الحمل ثقيل، وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم.»

(٧) كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر (بيروت: دار النهار، ط ٢، ٢٠١١)، ص ٥١-٥٢.

- المسألة الطائفية في سوريا -

وصل العلويون إلى أعلى مناصب الدولة، لكنّ خوفهم الأقلوي ظلّ على حاله. فقد بقيت ذاكرتهم الجمعيّة تحمل المجازر التي تعرّضوا لها على يد العثمانيين، وزادتها تأججاً أحداث الثمانينيات التي أحسنت السلطة استخدامها وتضخيمها.

بسبب الفقر (وبسبب السلطة بالنسبة إلى الثمانينيات)، فإنّ التسعينيات ستشهد عاملاً آخر، هو الحلم السريع بالثراء؛ حتى إنّ عائلات قادرة على تعليم أبنائها باتت ترسلهم إلى الجيش طمعاً في الثراء السريع... والوجاهة الاجتماعيّة التي انتقلت من الطبيب أو المتعلّم إلى الجنرال، خصوصاً بعد أن بات الضباط ورجال الأمن أصحاب الكلمة العليا في البلد. وإلى الثراء السريع والوجاهة أضيفت إلى هؤلاء العسكريين ميزة «التوسط» إلى أقربائهم للتوظيف في سلك الدولة. وقد تمّ استغلال الحاجة إلى الوظيفة، فباتت «الواسطة بمقابل» هي الوسيلة الوحيدة للوصول إليها. وهنا سيصعب المقابل الماديّ في يد هؤلاء الجنرالات في أغلب الأحيان. ومن هنا يمكن أن نفهم سرّ التضخّم الكبير للعلويين في جهاز الدولة المدنيّ صعوداً من العام ١٩٨٥، وبخاصّة بعد ارتباط الوظيفة بموافقة أمنية تتطلّب أن يكون المرء بعثياً. ولما كان العلويون أقرب إلى السلطة طائفيّاً، وأحوج إليها اقتصاديّاً، فقد كانوا أكثر طواعية لقبول قرارات السلطة الجديدة. هكذا أصبح أكثر العلويين مهّدين بالولاء الكامل للسلطة، أو الجوع بالمعنى الحرفي للكلمة. وهذا يفسر جزئياً عدم نجاح الدعوات إلى الإضراب بشكلٍ كامل، بسبب خوف الموظفين (من كلّ الطوائف) على مصدر رزقهم الوحيد.

الخوف من السلطة ومن الآخر

وصل العلويون إلى أعلى مناصب الدولة، وانتشروا في المدن الكبيرة، لكنّ خوفهم الأقلوي ظلّ على حاله. فقد بقيت ذاكرتهم الجمعيّة تحمل المجازر التي تعرّضوا لها على يد العثمانيين، وزادتها تأججاً أحداث الثمانينيات التي أحسنت السلطة استخدامها وتضخيمها ليصبح الإخوان المسلمون، بل السنّة ككلّ - في أذهان العلويين - «عثمانيّ العصر الحديث». وغدّى ذلك كلّه الخلاف التاريخي بين السنّة والعلويين حول حادثة السقيفة، التي لم تزل تحكّم أذهانهم على المستوى الدينيّ واللاداعي الاجتماعيّ.

الطائفة. هكذا تخرّجت أولى دفعات المتعلّمين، من حافظ الأسد وصلاح جديد وغيرهما، وذهب أغلبهم إلى الجيش لعدم قدرته الماديّة على إكمال دراسته الجامعيّة. بيد أنّ الأمر سيتغيّر بعد دخول الدولة أزمتها الاقتصاديّة في الثمانينيات. وترافق ذلك مع زيادة عدد سكّان المتعلّمين في الأرياف بسبب تحسّن مستوى التعليم وانتشاره وتقديم تسهيلات لطلاب الجامعات (ومنها سياسة الاستيعاب الجامعيّ، والتعليم المجانيّ، والسكن المجانيّ). فراحت أجيال جديدة من أبناء الأرياف تهجر الأرض باتجاه المدينة، لتُرمى في سوق البطالة لعجز الدولة عن المزيد من الاستيعاب. هنا بدأت السياسة الاقتصاديّة - الأمنيّة للرئيس الأسد لتسهم في شدّ الأقيان. فبعد أن أدركت السلطة أهميّة الطائفة في حمايتها، أخذت تبني كلّ سياساتها على أن يكون للعلويين النسبة الكبرى في الجيش والأمن؛ فامتعت عن القيام بمشاريع تنمويّة تمتصّ أفواج الشباب الخارجة إلى سوق العمل في تلك الأرياف والمناطق، وعمدت إلى تحديث الأرياف (شوارع، مدارس، بلديات، مراكز زراعيّة، مستوصفات...). الأسوأ كان تراجع الدولة في حماية الزراعة، وعجز الرعي بعد ذلك اليوم عن تلبية متطلبات الحياة، وهو ما أفقد العلويين عمومًا جملة من مسببات العيش التي اعتمدوا عليها تاريخيًّا لصالح وظائف الدولة، وتحديدًا الجيش والأمن.

ما سبق ذكره، مضافاً إليه حدوث تغيّر في وعي ابن الريف الذي بات يفضّل الوظيفة وراتب آخر الشهر على عمليّ زراعيّ غير مستقرّ، أنتجا وعياً يعتمد على الدولة في كلّ شيء. السياسة السابقة أدت إلى بروز الجنرال / الإقطاعي الجديد نموذجاً يُحتذى. وهنا نلمح أوّل التشوّهات التي حصلت في الوعي الاجتماعيّ: فبعد أن كان الطبيب والمهندس هما حلم أيّ عائلة لابنها، تراجع الأمر لصالح صعود العسكريّ بسبب ظهور معالم الرخاء على الضباط. وإذا كان لجوء أجيال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات إلى الجيش

نتائج العوامل السابقة

كان تأثير العوامل السابقة في العلويين واضحاً لجهة إنتاج كتلة مرتبطة بالسلطة في أغلبها، على الصعيد السياسي والديني والاقتصادي، مرفقاً بخوفين يتناوبان على ساحتي الوعي واللاوعي، ويتسببان في عصابٍ جماعي. هذا العصاب يظهر أحياناً في المبالغة في الوفاء للسلطة، من خلال تعابير مثل: «أبيدوهم» و«بدنا نزرع حمص ودوما وبانياس بندورة وبطاطا»، وهنا تستغل السلطة هذا الأمر ليبدو وكأن العلويين يعنون ذلك ويريدونه، في حين أنهم في حقيقة الأمر عاجزون ومصابون بفقدان مناعة تجاه السلطة، وتجاه آلياتها التي باتت تنتج نفسها بنفسها من الداخل، إلى درجة يصعب معها فهم ما إذا كانت الطائفة تحتمي بالسلطة أم أن السلطة هي التي تحتمي بالطائفة!

في وضع كهذا، أين يلجأ العلوي المعترض؟ وكيف يؤسس لحالة نضالٍ ضد سلطةٍ تشكل بيئته الاجتماعية أحد أعمدها؟ إن استخدام بعض المعارضة السورية للورقة الطائفية يصب في خدمة السلطة نفسها، محرّضاً الطائفة العلوية على المزيد من اللجوء نحوها بفعل صعود الخوف من الآخر/ السني (المغروس في الذاكرة الجمعية) إلى سطح الوعي، مغيباً الخوف من السلطة إلى دائرة اللاوعي. وقد عمد النظام، في تصديده لحركة الشارع السوري منذ بدايتها، إلى العزف على وتر الطائفي مباشرة، مستغلاً امتلاكه أدوات اللعبة التي خبرها طوال عقود حكمه. فبدأ الكلام على الإمارات السلفية، والسلاح، والإخوان القادمين لاستلام السلطة، والعراة، وكل ما من شأنه استثارة خوف الأقلية. وترافق الأمر مع بعض الحوادث التي جرت في بداية الانتفاضة، مثل مقتل العلوي نضال جنود في بانياس، ومقتل العميد التلاوي مع أبنائه في حمص. فاستغلت السلطة الحدثين لإثارة شائعات كانت تعرف أن أحداً لن يصدّقها في البداية، ولكنها كانت تدرك أيضاً - نتيجة لخبرتها الطويلة - أنها ستترفع منسوب الخوف عند العلويين من الآخر لصالح تراجع خوفهم من السلطة. وهو ما حدث فعلاً.

في بداية الانتفاضة (نيسان ٢٠١١) ظهر شريطٌ فيديو، من قرية البيضا في بانياس، يبين رجالاً أمنٍ يصيحون بشعاراتٍ طائفية وهم يضربون متظاهرين (سنة على ما يوحي الشريط). إن إعادة التفكير في الشريط وطريقة ظهوره، وفي النتائج التي ترتبت عليه، تجعلنا نحتمل أن السلطة هي التي سرّبته، وهي التي نفت نسبتها إليها في الوقت نفسه: فقد أرادت من تسريبه تأطير الحراك الشعبي ضمن سني/ علوي، وفي الوقت نفسه رفع منسوب إحساس السنة بسنيهم بدلاً من مواطنيتهم في مواجهة العلويين. السلطة تدرك، بخبرتها

وقد تجلّى ذلك في تعبيرات العلويين عن المستقبل. فعبارة من قبيل «إذا قلبوا [أي السنة] الحكم وحكموا يوماً ما» و«الرملة سيجزّ البحص» كانت دائمة التردد في مجالس العلويين وبيئتهم. العبارة الأخيرة تُنسب إلى الإمام عليّ كتنبؤٍ مستقبلي، وترديدها يعكس خوف العلوي المزمّن من «الآخر»، ومن العودة إلى الجبال، ومن توقّعه الدائم (وإن كان في السلطة) من عودة الماضي. ولعل مغادرة بعض العلويين دمشق سريعاً عند وفاة الأسد باتجاه الساحل السوري تعكس ذلك الخوف الألوّلي المزمّن. وهو ما تؤكده أيضاً عبارة «أم أيهم» في الشريط الذي تمّ تداوله مؤخراً «بس لا تغدروا فينا»^(٨)؛ فهي ما كانت لتلجأ إلى «الآخر» المقصود الجيش الحر والسنة لولا مواجهتها الموت مباشرة.

وقد عملت السلطة على رفع منسوب الإحساس بهذا الخطر عند كل منعطف، ومنعت حدوث الاندماج الاجتماعي (المفترض أنه من أولى مهام الدولة) لإبقاء الأمر في إطار «حسن جوارٍ طائفي» بلغة ياسين الحافظ. لقد غذت السلطة الشأن الطائفي وعاشت عليه، ولكنها لم تخلقه. وإلى أن يحين رجليها، فإن سوريا تحتاج إلى سياساتٍ دمجية تعمل على كسر الجدران اللامرئية بين الطوائف الدينية والإثنية.

إلى جانب خوف العلويين من الآخر، هناك خوفٌ قلما تمّ تناوله، وهو خوفهم من السلطة لأنهم الأعراف ببطشها وفاشيتها لكون أغلبهم يخدمون في أجهزتها الأمنية وينقلون إلى بيئتهم الاجتماعية ما يجري في الفروع الأمنية من تعذيب ولعل عبارة «الدين [أي الذباب] الأزرق ما بيعرف وينو» التي تتواتر كثيراً في الأحاديث العامة هي نتاج الاحتكاك اليومي بين عناصر الأمن ومحيطهم الاجتماعي، وهو احتكاك عمل على خلق خوفٍ دائمٍ من السلطة التي تحميهم وتذلّمهم في آن. وساهم في ترسيخ هذا الخوف ما تعرّض له السجناء السياسيون العلويون، إذ قضاوا سنواتٍ في السجن ليخرجوا إلى بيئةٍ مختلفة كلياً عن البيئة التي عرفوها من قبل، معانين التبدل والإقصاء، ليكونوا عبرةً للطائفة وللسوريين في آن. والحق أن السلطة كانت تتشدد في شأن السجناء العلويين أحياناً؛ ولعل الحكم على د. عارف دليلا بالسجن عشر سنوات في «ربيع دمشق»، في حين حكم أغلب أصدقائه آنذاك بين ثلاث سنوات إلى خمس، يعطي مؤشراً في هذا السياق.

هكذا يعيش العلوي عامةً بين خوفين: الخوف من السلطة، والخوف من السني. الفرق بين الخوفين يتمثل في أن الأول حديثٌ وسطحيٌ وغير متجذّر في الذات ويبرز على ساحة الوعي، في حين أن الثاني قديمٌ وعميقٌ ومتجذّر في الذات ويبرز على ساحة اللاوعي، قافزاً إلى الوعي في لحظة الأزمات كما هو الحال الآن.

<http://www.youtube.com/watch?v=SKYyLUmDvI> (٨)

- المسألة الطائفية في سوريا -

وضعت السلطة في أولوية اهتماماتها الناشطين المنتمين إلى الطائفة العلوية لأنها تدرك أنهم الأخطر، لكون مجال نشاطهم هو البيئات التي تُعتبرَ ظهرًا لها. فعملت على عزلهم عن بيئاتهم هذه عبر سلسلة من الخطوات: تبدأ من السجن، ولا تنتهي عند الشائعات ضدّهم.

رياض الشقفة عن كسر «المحور الشيعي» من منتصفه، لم يقل له أحدٌ إن هذا كلامٌ طائفيٌّ لا يناسب الانتفاضة السوريّة الوطنيّة. وثمة أخطاءٌ أخرى أدّى تراكمها إلى دفع العلويين، يومًا بعد يوم، نحو النظام، وبخاصّةٍ حين تأتي الأخطاء على شكل تصريحاتٍ مصدرها الإخوان المسلمون، الذين هم في أذهان غالبية العلويين «عثمانيّو العصر الحديث». (٩) وهذا ما دفع نائر ديب إلى القول:

«كان على الثورة، مثلًا، أن تبقى حتى النهاية، ومهما حصل، فاتحةً حضنّها لكلّ من لم ينضمّ إليها. لكنها اختارت، بل اختار أديعياؤها الذين لهم المنابر الإعلامية جميعها، شتم الجيش والعلويين، كما شتموا حلبَ وغيرها قبل انضمامها إلى الثورة. ونحن ندفع الآن ثمن كل ذلك بسبب النظام الوحشيّ أولاً وثانيًا وثالثًا، وبسبب هذه الأخطاء أو الخطايا رابعًا وخامسًا. وبالمناسبة، كثيرٌ من "ثورينا الكبار" منقطعهم طائفيّ. ناهيك بالمهستريين الثوريين، ولاسيما أولئك الذين كانوا حتى هذا الصباح في قفا النظام أو في جبهته "الوطنية التقدمية"، وفي ظنهم أنهم أفاقوا على "الحقيقة"، لكنهم لم يفبقوا سوى على وهمٍ هو مقلوبٌ وهمهم السابق ووجه عمله الآخر». (١٠)

وزاد الطين بلةً البياناتُ والدعواتُ التي وجهها بعضُ معارضي الطائفة إلى الطائفة نفسها بصفتهم «نشطاءً علويين». إضافةً إلى البيانات الخبيثة التي أصدرتها الدول الكبرى «المصريّة

الطويلة، ما تختزنه المجتمعات من طائفية كانت واثقةً بأنّها ستظهر في نهاية المطاف. ورغم أنّ سياستها في تأليب الطوائف بعضها على بعض فشلت طوال الأشهر الأولى من الانتفاضة، فإنّها بدأت تُؤتي أكلها بعد حادثة جسر الشغور ضدّ رجال الأمن، وزادها لاحقًا دخول السلاح عنصرًا فاعلاً في الأزمة بدعم دولٍ تقوم على الطائفية.

بالتوازي مع ذلك، وضعت السلطة في أولوية اهتماماتها الناشطين المنتمين إلى الطائفة العلوية لأنها تدرك أنهم الأخطر، لكون مجال نشاطهم هو البيئات التي تُعتبرَ ظهرًا لها. فعملت على عزلهم عن بيئاتهم هذه عبر سلسلة من الخطوات: تبدأ من السجن، ولا تنتهي عند الشائعات ضدّهم في قراهم ومدنهم وأحيائهم بغية تخويف الناس من التعامل معهم. (٩)

المكمل الثاني لسياسة السلطة هذه هو أداء المعارضة بأطرافها كافةً، إذ كشفت الانتفاضة أنّ المعارضة أكثر الناس جهلاً بطبيعة نظامهم. مثلًا لم يُعرَف للمعارضة أي بيانٍ ضدّ أحداثٍ مفصليّةٍ كان لها تأثيرٌ كبيرٌ في دفع الطائفة العلوية إلى محض النظام مزيدًا من التأييد، وكان من شأن انتباه المعارضة إلى أمورٍ كهذه أن يسحب ورقة السلطة تلك. مثلًا حين تكلم النائب السابق مأمون الحمصي بكلام طائفيّ قدر في القاهرة، لم يصدر بيانٌ رسميٌّ (على حدّ علمنا) عن أية جهةٍ سياسيّةٍ معارضةٍ ترفضه وتستنكره؛ وحين تحدّث

(٩) ولعلّ ما حصل مع صاحب هذه السطور من كتابة شعاراتٍ على حائط المنزل (يسقط الخائن العميل محمد ديبو)، وإرسال رسائل إلى القنوات الفضائية («أهالي قرية العنازة يتبرؤون من الشاعر محمد ديبو»، وما تعرّض له أحد الأساتذة في مدينة بانياس من ضرب على يد طلابه أمام أعين الأمن وتحرير من منهم لأنه تظاهر مع «الأخريين/ السنة»، وكذلك إطلاق شائعات عن الناشط محمود عيسى في حمص وفي قريته الدردارة وجوارها تزعم أنه «يتحدّث من بيته كشاهد عيان ويلقّق الأحداث، والإشاعات التي ظهرت في دير ماما تزعم أنّ مروان - ابن الشاعر ممدوح عدوان - يهزّب سلاحًا إلى مدينة دوما، تدل على سياسةٍ منهجيةٍ لعزل النشطاء عن بيئاتهم بغية إبقاء الطائفة بعيدةً عن أي تأثير.

(١٠) ليست الحقيقة في ذاتها هي ما يهم، بقدر تمثّلها في أذهان الناس. فقد يقول قائل: «ما ذنبُ الإخوان أو المعارضة إن كانت الطائفة العلوية تفكر هكذا؟ وهو سؤالٌ يساهم في ترسيخ الحالة لأننا إذا كنّا نريد حلولًا فعليًا فهمّ الأمور بشكلٍ صحيح؛ وأما إذا كنّا نريد تسجيل موقفٍ سياسيٍّ وفق صيغة السؤال السابق، فإنّ الأمور ستزداد تأزمًا، وهذا ما تسير عليه المعارضة السوريّة!

(١١) نائر ديب، مصدر سابق.

على حماية الأقليات» بهدف استغلال الخوف الأقليمي للتدخل في الحالة السورية، على نسق ما فعلته في الإمبراطورية العثمانية؛ فالبيانات زادت من إحساس العلويين بأقليتهم وتمسكهم بالنظام. وهذا ما انتبه إليه جيداً عمر قدور حين كتب: «ومع أن النظام هو المسؤول الأول عن دفع التخوفات الأقليمية إلى العتبة الحالية، إلا أن الكثير من القوى الدولية قد شاركه في تعزيزها. لا يقتصر هذا على الروس، الذين أعلن وزير خارجيتهم بوقاحة معارضته لتولي "السنة المتطرفين" الحكم، بل واطبقت دوائر غربية فاعلة، ولاسيما الأميركية منها، على العزف على وتر الأقليات والحصول على ضمانات لها في مرحلة ما بعد الأسد. واستسهلت قوى معارضة "معتدلة" هذه النغمة، واستخدمتها بمنطق كيدي للنيل من القوى المناهضة الأكبر عبر اتهامها بالطائفية. لا يوازي هذا الرخص في الأداء سوى أداء بعض المتطرفين حقاً الذين هددوا بالانتقام من العلويين، واسترجعوا بتشف مرويّات الطائفة ذاتها عن مرحلة الاضطهاد، مهددين بإعادتها إليها»^(١٢)

ما سبق هو المشهد الأبرز في المعركة السورية الدائرة الآن، وترتبت عليه عودة جثامين علويين بالطائرات إلى جبال الساحل السوري، واختطاف جنود علويين مقابل طلب فديات يعجز أهلوم الفقراء عن دفعها. وأسهم ذلك كله في إيصال الكتلة الاجتماعية العلوية إلى مرحلة فقدان المناعة بشكل كلي تجاه ما يحدث... إلا في حالات خارجية تحتاج بحثاً مستقلاً.^(١٣)

وهذا كله يرتب على المعارضة مسؤولية العمل الجاد والحريص لتلافي ما سبق. فالعلويون، ككتلة اجتماعية، أشد الناس حاجة إلى الحرية، حتى وهم إلى جانب النظام، لأنهم أسرى هذا النظام، وأسرى المعارضة الطائفية، وأسرى الدول الكبرى التي تتاجر بهم. وهو ما أشار إليه أيضاً عمر قدور حين قال: «ينبغي الاعتراف بأن الطائفة العلوية، على نحو خاص، تم تهجيرها رمزياً من المجتمع السوري. ولقد ساهم، في هذا، النظام، وبعض القوى الدولية، وجزء من المعارضة. لكن أمر إعادتها إليه واجب وطني لا يخص أبناء الطائفة وحدهم، بل يستدعي المساعدة في إخراج من عاد منهم إلى حضن الطائفة إلى الفضاء الوطني العام»^(١٤).

ويبقى السؤال: هل تغيرت المعارضة إستراتيجيتها، أم فأت الأوان؟

خاتمة

انطلاقاً مما سبق، كان تأكيدنا اليومي على النضال السلمي لأنه الأقدر على تفكيك بنية السلطة من جهة، وبنية هذه التخرجات الطائفية التي أحدثتها سياستها في الداخل. ذلك لأن النضال السلمي يبيّن تدريجياً وهو يخوض عمله على المدى الطويل؛ وأما النضال المسلح فيهدم وهو يخوض صراعه الطويل ضد الدكتاتورية، مدمراً تلك البنى الاجتماعية، ومعيداً إياها إلى ما دون الوطني. ومن هنا أيضاً كان تأكيدنا على ضرورة إسقاط النظام بدلالة الدولة المدنية الديمقراطية العلمانية - لا إسقاط النظام وليكن بعده الجحيم، كما تسير المعارضة المسلحة اليوم. فالخطاب الأول يتوجه إلى الناس كمواطنين أحرار؛ وأما الخطاب الثاني فيتوجه إليهم كطوائف وأقليات، فيزيد من نفورهم وغربتهم.

والأهم من كل ما سبق أن الخطاب الثاني، وإن نجح في إسقاط النظام، فسيسقطه طائفيًا لا وطنيًا. وهذا ما سيضعنا مرة أخرى أمام إشكالية بناء دكتاتورية جديدة، وإن قال الناطقون بها عكس ذلك. فالمقدمات الخاطئة توصل إلى نتائج خاطئة، لأن الوعي الجمعي للمضحين في سبيل إسقاط هذه الدكتاتورية هو ما سيحكم في نهاية المطاف. ولقد علمتنا التجارب أن أسوأ الدكتاتوريات هي التي تأتي بعد التصحيحات الجسام التي تقدمها طائفة ما. ولعل مسار الأسد الأب في السلطة يدل على ذلك، إذ لم يكن في وارد بناء دولة تعتمد الطائفية، ولكن اعتماده عليها بعد إدخال البعد الطائفي/ العائلي أوصله إلى الطريق المسدود الذي تدفع ثمنه سوريا اليوم. فهل يعيد التاريخ نفسه على يد الطائفة المنتصرة هذه المرة، أم تكون الفرصة متاحة لبناء دولة وطنية ديمقراطية علمانية؟

دمشق

محمد ديبو

كاتب سوري.

(١٢) عمر قدور، «ما تُذّر به مجزرة عقرب»، الحياة ١٨/١٢/٢٠١٢، الرابط: <http://alhayat.com/OpinionsDetails/462972>

(١٣) مثل انقلاب داخلي، وهو أمر مستبعد لمن يعرف تركيبة الجيش والأمن السوريين، إلا في اللحظات الأخيرة، وبترتيب روسي/ إيراني، أو قيام جنرالات النظام الأقوياء في عهد حافظ الأسد بفعل شيء ما. وقد ذكر مؤخرًا موقع سيريا بوليتيك خيرًا قد يكون مؤشراً في هذا السياق (http://syria-politic.com/ar/Default.aspx?subject=1202#UNGD6uRg_ms). وهؤلاء يمكنهم فعل شيء ما، وبخاصة أن البيئات العلوية كما ذكرنا تم تجريفها من كل شيء لصالح الجنرالات؛ أو حدوث رد فعل اجتماعي ما تجاه بعض المجازر التي تحدث بشكل غريب كمجزرة عقرب.

(١٤) عمر قدور، مصدر سابق.